



النتيجة التي تتوخاها روسيا من الإقرار الدولي- الإقليمي بتفرّدها في إدارة المرحلة التالية من الأزمة السورية، وفي ربط المتغيرات الميدانية (مسار آستانة) بـ تغييرات في مفاهيم الحل السياسي (مسار جنيف)، هي أن تتكيف الأطراف الداعمة للمعارضة مع الأمر الواقع المتمثل أولاً بـأن روسيا، بـمؤازرة إيران وميليشياتها، حسمت عملياً الصراع المسلح وهي ماضية في إسكات ما تبقى من جبهات عبر اتفاقيات «مناطق خفض التصعيد»، بل إن هذه الأطراف مدعومة أيضاً للتكيّف مع الأمر الواقع الروسي- الأميركي، كما تجلّى في هدنة جنوب غربي سوريا، وكما استكمل بـاتفاق أولي على خريطة توزّع القوى في محافظة الرقة وعلى حدودها، وكما يمكن أن يتبلور أيضاً في تقاسمٍ محتملٍ لـمحافظة دير الزور.

ثمة مشكلتان في هذا الأمر الواقع، تكمن أولاهما في أسباب تسليم الدول الغربية بالدور الروسي ودواجهه مع علمها أن شرطه الرئيسي إبقاء الأسد ونظامه، وترتبط الثانية بالعقل الروسي الذي لا يفهم السياسة سوى نتيجة لـمعادلات عسكرية- أمنية، وبالتالي فإن أي حل يمكن التوصل إليه لا يفضي إلى سلم تحصّنه السياسة، بل يحميه تمكين الغالب من مواصلة قمع المغلوب. وللشهر على هذا القمع المستدام عمدت موسكو إلى «تشريع» وجودها في سوريا لخمسة عقود مقبلة.

أما الدول الغربية فعانت منذ بداية الأزمة من عدم وجود مواطن أقدام لها في سوريا ولا منفذ إليها، ومن محدودية مصالحها على الأرض. لذلك راوحـت مواقفها بين الإلـماع عن مهـانـة نظام بـشار الأـسد لإـعادـة إـشهـار رـفضـها المـزـمن لـاستـبـادـه وـعـنـفـه، وـبـيـن تـأـيـيد تـلـقـائـي لـلـانتـفـاضـة الشـعـبـيـة السـلـمـيـة ثـم تـأـيـيد مـتـقطـع وـمـلـبسـ لـ«الـجـيـش السـوـرـي الـحرـ» في بـواـكـير عمـلـيـاتـهـ. وـخلـال مـراـحل لـاحـقةـ، بـعـد 2014ـ، وـاجـهـت هـذـهـ الدـوـلـ كـبـرـىـ مـوـجـاتـ الـلـجوـءـ ثـمـ ظـهـورـ «الـدـوـاعـشـ» وـارـتكـابـهـمـ عمـلـيـاتـ قـتـلـ فـيـ عـواـصـمـهاـ بـالـتـزـامـنـ مـعـ بـدـاـيـاتـ التـدـخـلـ الـرـوـسـيـ، فـبـاتـ هـذـهـ الدـوـلـ مـؤـيـدةـ ضـمـنـيـاـ لـأـيـ حلـ يـجـبـهاـ التـدـاعـيـاتـ

السيئة للأزمة حتى لو كان الثمن أن يبقى الأسد ونظامه، وهو ما كان الروس يصرّون عليه بحجة «الحؤول دون انهيار الدولة».

قبل ذلك كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا تبيّنت أن الولايات المتحدة لم تؤيد يوماً إسقاط نظام الأسد عسكرياً، عندما كان ذلك متاحاً، وعُزِّي موقفها هذا إلى أسباب عدّة: عدم وجود بديل جاهز لدى المعارضة، وخطورة «البديل الإسلامي» بالنظر إلى التركيبة الديموغرافية المعقدة، وضرورة تجنب تكرار الفوضى العراقية بعد إسقاط نظام صدام حسين وما انتهجه من ظواهر إرهابية، ومراعاة إسرائيل بأخذ متطلبات منها في الاعتبار وكذلك تعايشها السلمي الطويل مع النظام... لكن سياسة «التفاهمات» الظرفية مع روسيا لم تتمكن من انتاج حلول للأزمة، على رغم «توافق» ظاهري على «بيان جنيف» (2012) الذي أرّخ للحظة التي بات فيها النظام غير قادر على استعادة زمام المبادرة، حتى مع تغاضي إدارة باراك أوباما عن توسيع التدخل الإيراني، ثم قبولها في ما بعد بالتدخل الروسي وتأييدها الضمني لجسمه العسكري لمصلحة النظام. ويمكن القول إن إدارة أوباما كانت مهّدت للمهمة الروسية بوضع سلسلة طويلة من القيود والشروط التي ساهمت في تعقيد الأزمة وضرب طموحات الشعب السوري، إذ أدّت سياستها المتقلبة إلى نتيجتين: من جهة إفشال كل المحاولات لتوحيد المعارضة أو لجمع وحدات «الجيش السوري الحرّ» تحت قيادة واحدة، ومن جهة أخرى تغطية خطط النظام وإيران لاستشارة الإرهاب وانتشار «داعش» في استهداف مركّز له «الجيش السوري الحرّ» بدل مساعدة هذا الجيش على البقاء والصمود لمنع «أسلمتها» ولتمكينه من دعم أي «انتقال سياسي».

وأما بالنسبة إلى الاعتماد على روسيا لإنهاء الصراع وإعادة سوريا إلى وضع طبيعي فإن المشكلة فيه تكمن في نقطة الانطلاق نفسها، إذ إن روسيا لم تجد يوماً في سلوك نظام الأسد ما يستوجب الإدانة أو المحاسبة، وبعدها أصبح تدخلها على الأرض شاركت النظام وإيران ارتكاب جرائم الحرب بل تجاوزتها. وكما أدعّت في مجلس الأمن أنها تنفذ القانون الدولي، بطريقتها التي يتيحها لها «الفيفتو»، فإنها بترت كل مخالفاتها للقانون الدولي على الأرض السورية بـ «شرعية» تدخلها المستمدّة من «شرعية نظام الأسد». وأصبح في الإمكان القول الآن أنّ موافقة روسيا على «بيان جنيف 1» كانت مراوغة لمنح النظام وقتاً لتحسين وضعه الميداني، وأن إجهاضها عام 2013 مناوره «الخط الأحمر» الأوبامي بسبب استخدام السلاح الكيماوي شكّل في ما بعد أساساً للدفاع عن الجرائم الكيماوية وـ «شرعتها»، وحتى موافقتها على القرار 2254 بعدما صيغت بمعايتها ووفقاً لشروطها كانت مجرد خدعة لتمرير جريمة تدمير حلب، ولم تكن أبداً للسعي إلى حل سياسي بين طرفين أحدهما النظام وهو حليف تحول إلى بيدق في لعبتها الدولية والآخر معارضة لم تعرف بها يوماً بل اصطنعت لنفسها معارضات هي الأخرى أدوات ودمى في تصرّفها.

أي حل سياسي يمكن توقعه من روسيا التي لم تغيّر شيئاً من مواقفها وأفكارها وأهدافها طوال أعوام الأزمة؟ لقد حرصت أخيراً على إبلاغ مختلف العواصم أن موقف الولايات المتحدة من الأسد بدأ يتغيّر. وقبل ذلك حصلت على موقف مختلف من الرئيس الفرنسي الجديد، وبادرت باريس تأهيل سفارتها في دمشق استعداداً للعودـة. أما بريطانيا وألمانيا فكانتا على الدوام مستعدتين للتكيف مع وجود الأسد. ويبقى الأهم أن قمة فلاديمير بوتين - دونالد ترامب في هامبورغ أرست أساساً له «تعاون» في سوريا حتى لو بقيت الخلافات الأميركيـة - الروسية حادة في الملفـات الأخرى. وهكذا لم تجد الدول الأخرى، ولا سيما الداعمة للمعارضة، خياراً آخر غير التعامل مع ما أصبح واقعاً. فروسيا لن تندّن النظام لتخلص من رئيسه الذي تحتاج إلى توقيعه على املاءاتها، وإذا لم يتوقف بوتين أبداً عن الترويج لبقاء الأسد فإنه وبالتالي لا يتصور حالاً سياسياً لا يكون متمحوراً حول الأسد.

لم تمتلك أي دولة أخرى، ولا حتى إيران، إمكان التأثير في الأزمة السورية وتغيير وجهتها كما فعلت روسيا وفعلت. فهي توشك أن تغطي المناطق كافةً بـ «اتفاقات خفض التصعيد» متعاونةً مع تركيا وإيران ومصر، وفيما يعمل المبعوث الأممي ستافان دي ميستورا في خدمة مخططاتها فإنها تتحين الفرص لإعطاء دفع لمفاوضات جنيف حينما تحصل على وفد مفاوض معارض وفقاً لمعاييرها. ومع ذلك فإن الواقع أظهرت حاجة روسيا إلى دعم أميركا لتقاصل احتمالات التخريب عليها، وإلى استقطاب دول أخرى لعلمها بأنها تساند نظاماً واقعاً تحت عقوبات دولية ومهداً بالملحقة القضائية يلزم الكثير لإعادة تأهيله دولياً ويمكن استخدام عقود إعادة الإعمار لتنظيف سجله الإجرامي وشراء سمعة جديدة له.

أسئلة كثيرة تُطرح هنا في شأن الدول التي تبذل مواقفها. فهي لا تفعل ذلك براغماتياً ولا مجاناً، وطالما أنها لم تكن/ أو لم تشاء أن تكون قادرة على التأثير في تطورات المسراع العسكري فهل أنها استطاعت تحسين شروط الحل السياسي عندما سلمت ببقاء الأسد، وهل أن روسيا مستعدة لتوفير «ضمانات» أو تعهدات مسبقة في شأن هذا الحل، أم أنها تترك الأمر لمساومات ستكون متاخرة وغير مجده. ففي الشؤون الاستراتيجية مثلاً ليس هناك ما يشير إلى أن «وحدة سورية» ركيزة أساسية لـ «الحل الروسي»، ولا ما يشير إلى أن الدول التي فوّضت روسيا اشتراطت ذلك. وليس واضحًا إذا كانت أميركا حريصة فعلاً وقادرة على إلزام الروس بتحجيم الوجود الإيراني أو حظر تداخل الميليشيات الإيرانية بين سورية والعراق. أما بالنسبة إلى الشروط الضرورية لأي حل سياسي فإن مبادرات روسية مبكرة لمعالجة ملف المعتقلين والمهجرين أو لتسهيل وصول مساعدات إلى مناطق محتاجة يمكن أن تكون لها مساهمة حيوية، وأن تضفي شيئاً من الصدقية على النيات والأهداف الروسية، فلماذا تهتم موسكو بدسّ هذا المفاوض أو ذاك في وفد المعارضة ولا تهتم بهذه المتطلبات الإنسانية، إلا إذا كانت تريد إخضاعها لتفاوض لمقايضة المعتقلين والمهجرين بتنازلات سياسية؟

صحيفة الحياة

المصادر: